الفصل التاسع عشر

أزمة الوجود التاريخي العربي، من فاجعة الاستعمار إلى مقاومة العولمة

نبيل بو علي(*)

أولاً: المسار العربي في التاريخ

لا شكّ أن المتتبع لمسار التاريخ العربي، يعثر على مجموعة من الملاحظات المهمة والمثيرة في آن واحد، وهي الملاحظات التي تستدعي منا لحظة توقف وتأمل، إذ بينما يرى الإنسان في الوطن العربي تلك التطورات المتلاحقة في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية في المجتمعات الغربية، يلاحظ كذلك بحيرة وقلق الواقع العربي الذي يكابد مأساة التخلف، ولا يقبل أن يتعايش معها.

في البداية، لا أحد ينكر أن تلك الملاحظات كثيرة، متنوعة ومعقدة، ولا نملك القدرة على تشخيصها وحصرها جميعها، كما يصعب على أي كان بمفرده أن يقدم أوصافاً أو وصفات جاهزة لحلها، لكونها مشاكل حقيقية وأزمات معقدة، تعود إلى أسباب ورواسب مختلفة.

ولكن ما حركنا لكتابة هذه السطور، هو مجرد حوافز وخواطر، دفعتنا إلى إثارتها، والتنبيه إلى خطورتها وانعكاساتها السلبية على حياة الإنسان في الوطن العربي وعلى مستقبله، وكذا لمعرفة منظومة الشروط والقيم التي ينبثق في ظلها الإنسان العربي لتحديد وجودنا على الخارطة العالمية لتجنب الإقصاء التاريخي من جهة، ومن

(*) قسم الفلسفة، جامعة وهران ـ الجزائر.

جهة ثانية تعكس مدى إرادتنا في المشاركة العامة في بناء الحضارة العالمية.

ومن جملة تلك الملاحظات نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١ ـ إن القرون الأخيرة من حياة الأمة العربية كانت مليئة بالأزمات والمآزق.

٢ ـ كان العرب ضحايا الاستعمار بالأمس، وضحايا العولمة اليوم.

٣ ـ المشاريع العربية كان حليفها الفشل والهزيمة المضاعفة، رغم التضحيات الجسام.

٤ ـ الحصار المطبق المفروض على الأمة العربية في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والعلمية من قبل الدول العظمى.

في ظلّ هذا الوضع غير المتكافئ في العالم الذي تسيطر عليه وتقوده القوى العظمى أمام شعوب متخلفة، وتابعة بالإكراه والضغط، لا بُدَّ من التساؤل عن الأسباب التي تقود أمماً نحو الرفاهية والتقدم، وتقود أمماً أخرى نحو الفشل والتقهقر، ضمن حركة التاريخ العالمي.

لنبادر إلى طرح مجموعة من التساؤلات عن هذه الوضعية التي آلت إليها حالة الأمة العربية، فهل خطورة هذه الوضعية تكمن في الوعي المزيف بحركة التاريخ؟ وهل يمكن للإنسان أن يضع نفسه خارج التاريخ؟ وهل التاريخ يعاقب الإنسان؟ وكيف نقاوم العولمة اليوم كما قاومنا الاستعمار بالأمس؟ وكيف نستخلص الدروس والعبر من الماضي؟ وكيف نبني نظماً تستجيب للظروف الموضوعية والاتجاهات والانشغالات العميقة للشعوب العربية؟ أم إن الأمر يتعلق بالعلاقة مع الآخر، ومن ثُمّ إعادة طرح مسألة الحوار الحضاري والتفتح على الثقافات والحضارات الأخرى من منظور جديد وبآليات جديدة؟ أم أن المسألة تتجاوز ذلك إلى منطق القوة، على حدّ تعبير الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز (Thomas Hobbes)[1] عندما صرح بأن الحقّ بيد الأقوى دائماً ـ ولذلك لا يبقى للمغلوب والضعيف من حرية، سوى حرية التأييد والطاعة والخضوع للغالب، كما يرى ذلك ابن خلدون[2].

وحتى لا نجوب المحطات التاريخية المتعاقبة، ونخوض في الأسباب والمسببات

---

(١) توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) فيلسوف إنكليزي أحد فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي، وهو يرى أن الشرّ ميل طبيعي في الإنسان.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) مفكر عربي اشتهر باكتشافه لعلم الاجتماع وفلسفة التاريخ. من أهم مؤلفاته: **المقدمة**.

المختلفة، سوف نقصر حديثنا على نقطتين اثنتين، وبشكل مقتضب هما: جريمة الاستعمار الغربي على الوطن العربي؛ وظاهرة العولمة الجارفة التي تسعى إلى تغريب العالم من خلال نشر منظومة القيم الليبرالية.

ثانياً: تداعيات الاستعمار الغربي على الوجود العربي

إن التساؤلات التي طرحناها سابقاً، تقتضي منا تحليلاً موضوعياً ومنهجياً بعيداً عن أي اعتبارات ذاتية، لحالة الواقع العربي الحالية، للوقوف على حقيقة جريمة الاستعمار الغربي ومخلفاتها من خلال التبعية الفكرية والحضارية للغرب.

وفي ضوء التجربة التاريخية لموجة الاستعمار الغربي التي عرفها القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى تعطيل مسيرة المجتمعات العربية نحو التقدم والبناء، حيثُ يتجلى ذلك التعطيل في الجرائم البشعة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأخلاقية والثقافية، وهي الجرائم التي وصفت وصنفت بأنها جرائم ضدّ الإنسانية من قبل الضمائر الحية، حتّى من داخل المجتمعات الغربية نفسها. والأمثلة كثيرة على أولئك الذين ساندوا حركات التحرر في الوطن العربي فكرياً وعملياً ومادياً.

ثُمّ إنّ الحالة التي كانت عليها المجتمعات العربية إبان رحيل الاستعمار عنها ـ تحت ضربات المقاومة والثورات التحررية عبر الأقطار العربية ـ كانت حالة تخلف شاملة في مختلف المجالات: من تفشي الأمراض، انتشار الأمية، عجز شبه تام في التحكم في تسيير شؤون المجتمع، حالة من التبعية بالرغم من الاستقلال السياسي الوهمي، فالاستعمار الغربي هو الذي تسبب في تخلفنا، وزاد من أحزاننا، ومآسينا، بما خلفه من دمار شامل للبنية الاقتصادية والهياكل العامة للمجتمع، وما أحدثه من تغريب للإنسان العربي على مستوى السلوك والأفكار والعادات واللغة وغيرها، وهذه الرواسب ما زالت إلى يومنا هذا تشهد على جرائمه البشعة، فالغرب هو الذي اعتدى علينا واحتل أراضينا، من خلال المدّ الاستعماري الذي رافق الثورة الصناعية في أوروبا وما فرضته تلك الثورة من البحث عن مصادر الطاقة والمواد الأولية واليدّ العاملة الرخيصة والأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها نحو الأطراف.

ويمكن أن نضيف كذلك إلى آثار الاستعمار السلبية على المجتمعات العربية، بعض المشاكل التي تولدت في أحشاء المجتمعات العربية نفسها ـ وهي بطبيعة الحال امتداد لظاهرة الاستعمار والتي ضاعفت من عمق الأزمة، مثل تزايد المديونية، وضعف الإنتاج المادي، وتراجع الإبداع الفكري والمحصول العلمي، كُلّ ذلك أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأزمة.

إلى جانب ذلك يبرز مشكل الانفجار السكاني، واختلال التوازن بين موارد العيش والنمو الديمغرافي، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لسياسة التخطيط والتنبؤ باحتياجات المستقبل، في غياب أي سياسة اجتماعية أو توعية حقيقية بخطورة الوضع وانعكاساته السلبية بكل تأكيد على مسار التنمية داخل المجتمعات العربية.

وهذا الوضع الجديد فرض على المجتمعات العربية مقاومة ظواهر ومشاكل لا تقل خطورة عن مقاومة الاستعمار مثل مقاومة الفقر والأمية وسائر الأمراض الأخرى.

إن هذه الإفرازات الخطيرة التي ترتبت على الاستعمار الغربي، واستفحلت داخل المجتمعات العربية، دفعتها إلى الاستعانة بغيرها تحت قهر الظروف والحاجة، وكأن من قدر هذه المجتمعات أن تنفصل عن الاستعمار لتعود إليه من جديد، كما يرى ذلك الأستاذ حسن حنفي، وعليه يمكن القول إن الاستقلال السياسي ما هو إلا استقلال وهمي، إذا لم يكن متبوعاً باستقلال اقتصادي وعلمي وتقني وثقافي.

وهنا تظهر مشكلة من نوع آخر، وهي كيف يمكن التعاون مع الغرب؟

إن سياسة الدعم، أو المساعدة، أو التعاون مع الغرب، تجلت في تقديم الغرب لنماذج جاهزة لتطبق في المجتمعات العربية من دون دراسة كافية، ولا وعي بنتائجها، ولا حتّى تطبيقاً سليماً لها حين تطبيقها، حيثُ أضحت المجتمعات العربية حقل تجارب للبرامج الجاهزة المستوردة، والتي كانت في الحقيقة برامج لا تستجيب لمتطلبات التنمية في المجتمعات العربية بالقدر المطلوب، والدليل على ذلك أننا لا نجد أي دولة عربية متطورة وتمثل النموذج الذي يُحْتَذى به، وكأن المجتمعات العربية نقلت حداثة مشوهة أصبحت تشكل أمراضاً لا بُدَّ من علاجها ومقاومتها.

ما يمكن قوله هو إن أي مشروع، لا يمكن أن يكون حليفه النجاح، إذا لم يكن نابعاً من البيئة التي يطبق فيها، وعليه فلا غرابة إن فشلت تلك البرامج والمشاريع المستوردة، مهما كانت قيمة ودرجة الخطابات، ومهما خلصت النوايا، ومهما تضاعفت الجهود. كما إنَّ الآخر يتدخل عن بعد لتوجيه مسار هذه البرامج عن طريق ضغط المؤسسات المالية، وإجهاض أي تنمية حقيقية في المجتمعات العربية، لتبقى دائماً تابعة ومجتمعات استهلاكية فقط.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن استيراد البرامج والمشاريع عملية لا تفي بالغرض، وعلى سبيل المثال، فإن استيراد النموذج الجاهز في البرامج التربوية من كندا أو أمريكا

لتحديث المنظومة التربوية، قد يحولها إلى حقول تجارب تعطي نتائج عكسية، سرعان ما يتم التراجع عنها، وإعلان إفلاسها.

غير أن الحقيقة هي أن هذه البرامج وليدة بيئة هي ليست بيئتنا، ومحيط هو ليس محيطنا، فهل نستورد البيئة أيضاً؟!

إن النظرة المغلقة للمجتمعات العربية التي ترى في الغرب النموذج، هي التي جعلتها أسيرة هذه النماذج المستوردة، وما ينتجه الغرب من معارف ومناهج، من دون أن تكلف نفسها عناء البحث، وهو ما يزيد في شقائها وتعقيد أزماتها في غياب أي عملية إبداعية، بينما الغرب يعيد النظر ويخضع كُلّ شيء باستمرار لعملية النقد، وهو ما يترجم عنده بإنتاج المفاهيم الجديدة، التي تعني القوة والتقدم والرفاهية والرخاء والعدالة والحرية، بينما لا تقوى المجتمعات العربية إلا على ترديد مفاهيم الظلم والفقر والتبعية والاغتصاب. وكأن هذه الأمة تريد أن تذهب بنفسها إلى الهاوية والموت بعدما كانت ﴿**خير أمة أخرجت للناس**﴾[٣].

ثالثاً: تجاوز الأزمة صعب، لكن ليس مستحيلاً

هل يمكن التعجيل بتجاوز هذه الأزمة؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟ وما هي الميكانيزمات والإمكانيات والمفاتيح التي تساعدنا على فتح فضاءات جديدة لاستشراف المستقبل؟ وكيف يكون لنا القدرة على السيطرة على حركة التاريخ لصالحنا من خلال بناء فلسفة جديدة، بدل حالة التبعية لغيرنا؟ فمن أعظم أسرار الحياة التحوّل، ومن ثُمّ لا بُدَّ أن ندرك حقيقة التحولات التي تطرأ على الحضارات العالمية لتوجيه الإرادة البشرية المحركة للتاريخ.

ومن لا يؤمن بقدرة المجتمعات العربية على التحول إلى ما هو أفضل هو إنسان محبط، إذ لا يأس مع الحياة، على الرغم من أن المسألة بالغة التعقيد، ولذلك يتوجب على المجتمعات العربية أن تستوعب الدرس جيداً، فإذا كنا عاجزين اليوم عن حلّ مشاكلنا ـ وما أكثرها ـ تحت مسوغات مختلفة، فإن ذلك يقوي عزيمتنا على المقاومة، ويمكّننا من حلها في المستقبل وفكّ خيوطها ومواجهتها، بدل الاستسلام لها، كشعوب لها قدراتها وإمكانياتها على فرض وجودها على المسرح التاريخي، وتكريس كرامتها، لتساهم في بناء التاريخ العالمي، وتتلاقى مع الشعوب الأخرى وتتقاطع معها في صناعة القرارات الحاسمة، حيثُ لا يعقل أن تبقى

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

المجتمعات العربية ضمن محور الأمم الوهمية أو الشعوب الهامشية، الواقعة خارج الخارطة السياسية، تخشى خطر الإقصاء التاريخي، وألا يترك العرب التاريخ يصنع من وراء ظهورهم.

وهكذا يشكل الوعي بحركة التاريخ، والتحولات المصيرية، البداية الحقيقية لبلورة المشروع الوجودي لأي شعب يحمل رسالة إنسانية، وهذه هي الخطوة الأولى التي تتطلب منا معرفة ما يحدث من حولنا، لكي نعرف كيف نتصرف وما الذي يجب عمله؟

إن حقّ الوجود هو الحقّ الشرعي والطبيعي المقدس، الذي منه تنبثق كُلّ الحقوق الأخرى، فإذا كنا اليوم، لا نملك التكنولوجيا، فإننا سنمتلكها في المستقبل، ولكن ما يهم اليوم، هو أن نحافظ على هويتنا وثقافتنا وخصوصيتنا الحضارية، أمام العولمة الجارفة التي لا تزال تتحرك في مناخٍ غامض.

هذا وإن كان الاستعمار التقليدي قد جاء من أوروبا، فإن الاستعمار الجديد يأتي من أمريكا، فهذا الاستعمار في ثوبه الجديد، أو الاستعمار عن بعد يحمل شعار من ليس معنا فهو ضدنا، وهو يتجلى من خلال السياسة الأمريكية التي تسعى جاهدة إلى تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية، لإعادة تشكيلها وفق منطقها الخاص ومع ما ينسجم مع مصالحها، فالمجتمعات العربية يمكن أن نقول عنها إنها في كُلّ منعطف تاريخي حاسم تخرج خاسرة، فمن اتفاقية سايكس بيكو إلى الحرب العالمية الثانية، حيثُ كانت تنتظر الأقطار العربية الاستقلال، فقوبلت بالقمع الرهيب وعلى سبيل المثال نذكر حوادث الثامن من أيار/ مايو ١٩٤٥ بالجزائر حيثُ ذهب ضحيتها أكثر من ٤٥ ألف شهيد، إلى ما بعد الحرب الباردة، إلى الحروب العربية ـ الإسرائيلية. إنها سلسلة من النكبات والانكسارات المتتالية، وإن مثل هذا التاريخ لا يقبله لا العقل ولا المنطق، فلا بُدَّ من البحث عن أسباب الخلاص لهذه الوضعية المزرية والمفجعة في آن واحد، من خلال تحليل الأزمة وتشريحها على المستوى النظري ومحاولة علاجها على المستوى العلمي والعملي.

من البديهيات الشائعة أنّه لا يمكن تصور حلّ جذري إلا بصحوة عامة وشاملة تنطلق من عمق الأزمة الحالية، وتصنع من رمادها وهزائمها أسس وجودها وأركان قوتها، وتضع الإنسان هو الهدف الرئيس لجميع برامجها التنموية، لأن الاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار رابح بكل المقاييس. وإذا كنا نعترف بالسلبيات والنقائص، فإن ذلك ليس إدانة وإنَّما هو واقع يكابده المواطن العربي يومياً، ومن المحتمل أن يبقى على ما هو عليه في المستقبل إذا لم تحدث تحولات عميقة وسريعة

تشمل جميع مناحي وشرايين الحياة وتستجيب لطموحات وانشغالات الناس والمجتمع أمام التحديات المتزايدة، بسبب حركة الاستعمار الجديد من جهة، والإصلاحات البطيئة داخل البلدان العربية من جهة أخرى، لأننا مقتنعون بما فيه الكفاية أن الضمير العربي حيّ ومهيأ للانبثاق في كُلّ لحظة متى سمحت الظروف بذلك، ومتى زالت العوائق، وهو ما يبشر بفجر جديد للإنسان العربي.

رابعاً: ما العولمة؟ وما هي أبعادها؟

لما أضحت العولمة واقعاً مباشراً وأضحى كُلّ مفكر يقاربها من جهة معينة فقد اخترنا هذا التعريف للدكتور حسن حنفي حيثُ يقول: العولمة مفهوم ذاع في العقد الأخير للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحرّ بعد انهيار النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، ليشرع للعالم ذي القطب الواحد. وقد توافق مفاهيم أخرى للغرض نفسه مثل: نهاية التاريخ (الإدارة العليا (Gouvernence)، حقوق الإنسان، الديمقراطية، المجتمع المدني، صراع الحضارات الجنسوية (Gender). . إلخ[٤].

لقد تعددت الدراسات والتحليلات حول مفهوم العولمة بين التأييد والرفض، بين التخوف والترقب، وبين الاستسلام والمقاومة بوصفها حتمية لا مفرّ منها، ما أدّى إلى التساؤل عن حقيقة العولمة؟ وهل هي أسلوب مهذب للاستعمار الجديد؟

إن تسليط الضوء على تجليات العولمة في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، من قبل الدول العظمى، تؤكد بما لا يدع مجالاً للظن أن العولمة ظاهرة استعمارية[٥]، فالدول العظمى تمارس رقابة حقيقية وتسلط كبير على دول العالم الثالث وبدرجات متفاوتة بين القارات، وبطبيعة الحال دول العالم العربي وهي المعنية بالدرجة الأولى لكونها تتوافر على النفط والماء والمواقع الاستراتيجية التي تحتل قلب العالم، ما جعلها محل أطماع الطامعين وتكالب القوى الاستعمارية منذُ القديم إلى يومنا هذا.

والعولمة من حيثُ الظاهر، تقدم نفسها على أنها تمثل إحدى وسائل التنمية للدول المتخلفة التي تسعى إلى التحديث، من أجل اللحاق بالركب الحضاري بما

---

(٤) حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة؟**، حوارات لقرن جديد (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩).

(٥) سيرج لاتوش [وآخرون]، **تغريب العالم: بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم**، ترجمة هاشم صالح (الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، ١٩٩٣).

تشيعه من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والحداثة والتنوير وغيرها من المفاهيم الحداثية الأخرى. إنها الوصفة العلاجية لإعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد الوطني، وإصلاح النظام السياسي في الدول المتخلفة، والتطلع إلى الحرية والديمقراطية والأفكار التنويرية، والتحرر من القيود السلطوية، وتجاوز المشكلات القائمة كمظاهر البؤس والتخلف والمعاناة.

لكن الأمر ليس بهذه السهولة المفرطة، لأن هذا التصور الأخير للعولمة لا يصمد أمام النقد والدراسة الموضوعية، فالعولمة كما تدلّ على ذلك المؤشرات، لا تعني سوى الهيمنة في كُلّ أبعادها وفرض الحصار على الدول التي تقاوم كفلسطين والعراق. وتهديد الدول التي تحاول التخلص من التبعية لكونها ـ أي التبعية ـ المصدر الدائم للتخلف والضعف، كإيران والسودان وهي الدول المارقة أو دول محور الشرّ في نظر أمريكا وحلفائها.

وفي ظلّ هذا الصراع الملتهب والخلافات العميقة، بسبب تضارب المصالح الاقتصادية، وتباين الرؤى السياسية، والفكرية الحضارية والثقافية ـ وكأن البشرية قدّر لها ألا تعيش من دون صراع، ومن دون حروب ـ يطفو إلى السطح في كُلّ مرة يشتد فيها الصراع، مفهوم «صدام الحضارات» أو «حوار الحضارات»، وما دامت العولمة لا تعني سوى الهيمنة في أسمى تجلياتها، وهذا بناء على السوابق التاريخية للاستعمار، فإنه يصبح من المشروع التساؤل عن مصير القيم الأخلاقية الإنسانية والكونية، كمفهوم الحوار الحضاري والتعايش السلمي والشرعية الدولية، وما إلى ذلك، حتّى لا تصبح مجرد شعارات فارغة من المحتوى والدلالة، وحتى لا تفقد فعاليتها على المستوى العملي بسبب ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الحساسة بين الشعوب.

ومن المفارقات الغريبة، نجد الدول التي تتشدق بحماية حقوق الإنسان، والديمقراطية، هي أولى الدول، التي تنتهكها إذا تعارضت مع مصالحها القائمة على السيطرة على مصادر الطاقة والنفط في العالم! وتتعامل مع مشاكل العالم الثالث باحتقار واستخفاف.

خامساً: في انتظار ميلاد نظام جديد متعدد الأقطاب

هل يمكن تصور نموذج جديد للعالم أكثر عدالة وحرية وإنسانية؟ وكيف يكون هذا النموذج الجديد؟

إن الدراسة الموضوعية تقتضي من الحذر اتّخاذ المواقف والابتعاد قدر المستطاع

عن الأحكام الذاتية، لأن المسألة غاية في التعقيد، لكن الحياد المطلق والصرامة المنطقية، لا تمنعنا من إبداء ملاحظات، قد لا تكون جديدة، غير أنها مفيدة في عملية التحليل.

ومن البديهي أن توازن العالم، واستقراره، والتفاهم بين الشعوب، لا يرتكز على قطب واحد، بل إن وجود قطب واحد يدلّ على اختلال توازن العالم، وهو الاختلال الذي يزيد في ثراء الأثرياء وفقر الفقراء. وبما إن جوهر العولمة هو الاستعمار والهيمنة، فهي تتوسع باستمرار بفضل التطور الطاغي للتكنولوجيا، وتحديث أساليب الاستعمار الجديد. وهذا ما جعل أحد السياسيين الفرنسيين وهو فيليب سيغين (Philippe Séguin) يضع شروطاً لتحديد توجهات واضحة بالنسبة إلى المستقبل، حيثُ قال: «وشرط ثالث يتمثل في «تحديد توجهات واضحة» بالنسبة إلى المستقبل من أجل تخطي الواقع القائم الذي لا تمثل فيه المنطقة المتوسطية عنصراً فاعلاً حقيقياً في العولمة، وذلك في ظلّ وجود نوع من التبعية وليس المساهمة والتجزئة وليس التكامل».

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن فيليب سيغين إذا كان يؤكّد على ضرورة تعميق وتعزيز مختلف سبل التعاون بين الأوروبيين والعرب في مواجهة العولمة، فإنه في المقابل يؤكّد كذلك على التنوع والخصوصيات؟ ولقد عزز موقفه هذا بفكرة عالم الأنثربولوجيا الفرنسي الكبير كلود ليفي شتراوس (Claude Levi-Strauss) وجاء فيها: «إن وجود نموذج موديل ثقافي وحيد سيكون خطراً عظيماً على الجنس الإنساني، وذلك أن الحضارة الإنسانية لن تكون شيئاً آخر مدى ائتلاف الثقافات على الصعيد العالمي مع احتفاظ كُلّ ثقافة منها بمظاهر تفردها».

إن موجة الاستعمار التي انتشرت في القرن التاسع عشر، بأساليبها التقليدية لم تعد لها جدوى اليوم، فقد انحصر المدّ الاستعماري واستعادت البلدان المستعمرة استقلالها، لكن الاستعمار يتمظهر في أشكال جديدة، بمعنى أن أساليبه وأشكاله تتغير، بينما يبقى الاستعمار في صميمه وجوهره واحداً لا يتغير.

وما دام الاستعمار الذي تمت تصفيته في الماضي، يعود بموجة جديدة، وتقنيات حديثة، يصبح الطرح الكتلي الحضاري مبرراً ومشروعاً، للتعجيل بتقصير وتقليص عمر هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، بوصفها سياسة تحاول تدمير كُلّ ما سواها.

إن الطرح الكتلي الحضاري القائم على تعدد الأقطاب، بدل القطب الواحد، هو أحد الحلول القادرة على إحداث التوازن العالمي، والتخفيف من حدّة الصراع الحالي.

إن إعادة ترسيم خارطة العالم وتشكيلها على أسس حضارية متعددة بتعدد الثقافات، هو السبيل الذي يضمن المزيد من التقدم والرفاهية لشعوب العالم، حيثُ تخضع السياسة الدولية لهذا التنظيم من دون إقصاء أو تهميش للشعوب التي كان حظها من التقدم والتكنولوجيا أيسر.

وفى الواقع إن تشكيل العالم انطلاقاً من الأبعاد الحضارية ستكون له نتائج إيجابية تتمثل في تجاوز ذلك التصنيف الظالم الذي اعتادت عليه الدول الغربية، حيثُ تصنف نفسها في خانة الأخيار وتضع الآخرين في خانة الأشرار، أو ضمن محور الشرّ، وتفرض عليهم نموذجاً محدداً وتوجههم نحو قطب أيديولوجي ليبرالي ديكتاتوري يجرف معه الشعوب من دون رحمة.

وهنا لا بُدَّ من القول إن مثل هذا السلوك لا يزيد إلا في نمو مشاعر الكراهية والحقد بين الشعوب، لأنه قد أمضى شهادة وفاته بيده، فهو سوف يدمر نفسه لا محالة، فالتاريخ قد بين بوضوح ما بعده وضوح أن الحضارات التي تتراجع وتتقهقر تخوض في نهاية وجودها حروباً ضخمة، عندما تعجز عن إيجاد الحلول المناسبة لأزماتها المختلفة، وهناك مؤشرات كثيرة تدلّ على أن أزمة العالم الرأسمالي لا تزال تتعمق[٦]، وأن حضارة نهاية التاريخ دخلت بالفعل في مرحلة العدّ التنازلي. أي في مرحلة بداية التاريخ الجديد وبخاصة بعد حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر.

وعلى سبيل المثال، فإن السياسة الأمريكية الغامضة والمتناقضة قد حشدت ضدها الكثير من الأعداء، فمن اليابان إلى فييتنام إلى كوريا، إلى الصين، إلى كوبا إلى الصومال إلى ليبيا إلى العراق والقائمة طويلة، حتّى عبّر عنها أحدهم في أسلوب ساخر عندما قال: «ما لهذا الإخطبوط يده في الظهران، ورجله في طهران، وعينه على وهران.

ومن أجل السيطرة على مستقبل العالم، يحشّد الغرب كُلّ الوسائل ويتستر خلف فكرة أن العالم قد صار قرية صغيرة، بفضل ثورة المعلومات والاتصالات. وتحليل هذا المفهوم يجعلنا نتبيّن الخلفية الاستعمارية لهذه الفكرة حتّى يسهل عليها التحكم في العالم ومراقبته، وحتى لا تفلت الأحداث أو تنحرف عن الإطار الذي يرسمه الغرب ويفرضه على الجميع، والذي لا ينبغي أن يتخلف عنه أحد.

غير إن العالم ليس قرية صغيرة في الواقع، بل يتشكل من شعوب مختلفة الأجناس والأعراق والديانات والحضارات والثقافات، يصعب قولبتها في النموذج الحضاري الغربي الوحيد النمط والهدف والنظرة.

---

(٦) تريبلكوف، **تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥).

وبناء على ما سبق ذكره لا يحقّ للغير أن يفرض قيمه على الآخرين بقوة الحديد والنار، ما يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان في العيش والحرية والأمن والسلام، وأن فرض القيم الغربية على المجتمعات العربية بالقوة، وعبر وسائل الإكراه والضغط، ما هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر العنف والاعتداء على الهوية الثقافية. إن نظرة الغرب للمجتمعات العربية، هي نظرة استعلائية، لا تختلف عن نظرة الاستعمار في القرن التاسع عشر، الذي كان يقول للشعوب المستعمرة: «تحضرنا وجئنا لنحضركم»، وهذه الفكرة لا تستدعي حتّى التدليل على خطأها، وبيان بهتانها وسخافتها، فالسياسة والأخلاق في المجتمع الدولي كانت تنتظر من أمريكا، أن تكون رسالتها رسالة سلام من منطلق كونها فاعل أساسي على الساحة الدولية، وبوصفها دولة عظمى أيضاً، وتكون هذه الرسالة مشتقة من جو التفاهم بين الشعوب والتعاون وحسن الجوار، والاحترام المتبادل وغيرها من القيم الأخلاقية الجوهرية المفقودة في السياسة العالمية، وهي القيم التي تصون كرامة الإنسان والتي تتطلع إليها البشرية وتناضل من أجل تجسيدها على أرض الواقع[٧]، ولكن للأسف تحولت هذه الرسالة الأمريكية السامية إلى ضدها، أي إلى رسالة حروب وخلق بؤر توتر في العالم، وقد انطلقت أصوات من داخل أمريكا نفسها تحذر من العواقب السلبية لسياستها تجاه العالم، ومن هذه الأصوات، صوت نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) الجريء الذي أدرك بوعي عميق عواقب السياسة الأمريكية، حيثُ قال عن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إنها أحدثت هزة قوية في وعي الأمريكيين وجعلتهم يتتبعون باهتمام كبير سياسة بلادهم.

وفي ظلّ هذا الاجتياح المتزايد للعالم وتكريس أسلوب الاستعمار والهيمنة من قبل الدول العظمى، نقف نحن العرب في مفترق طريقين: بين تحديات العصر ورهاناته، وبين الاختيارات، بين أن نكون أو لا نكون.

في هذا الصدد يقول هشام شرابي: «المرحلة التاريخية التي نعيشها اليوم تتفهم شعوبنا خطرها جيداً، لا بالفكر المجرد بل بالمعاناة المعاشة، معاناة الظلم والذل والمهانة، معاناة الفقر والجوع والحرمان، معاناة القهر والإحباط في وجه عدو خارجي مهين ونظام داخلي متجبر، شعوبنا تدرك أن هذه اللحظة لحظة حاسمة ومصيرية، لهذا فإن السؤال الذي يستمرّ طرحه عند كُلّ منعطف هو ما العمل؟»[٨].

---

(٧) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

(٨) هشام شرابي، **الرؤية الفكرية والالتزام السياسي** (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

كيف السبيل إلى تجاوز القيود التي جعلتنا، وتجعلنا تحت وصاية الغرب، وكيف يمكن خلق وبلورة عملية تكوين ذاتي مستقل عن الغرب، تجعل من الإنسان محور العمل وغايته؟ أم نبقى ننتظر الحلول من الغرب دائماً لتكريس حالات الاستلاب والتبعية؟

وفي الأخير نتساءل: هل سندخل في أزمة راديكالية عامة مع العولمة؟ أم يبقى المجال مفتوحاً على فصول الآتي المجهول؟ فمن بشاعة الاستعمار وفواجعه، إلى صدمة العولمة، إلى أسلحة الدمار الشامل، إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلى بدعة أخرى..؟